

استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة Algeria's national defense strategy in light of new security threats



طالبة الدكتوراه / فيروز مزياني^{2,1}

¹ جامعة باتنة 1، (الجزائر)

² المؤلف المراسل: mezianifeyrouz@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/11/30 تاريخ القبول للنشر: 2019/11/23 تاريخ النشر: 2019/12/28



مراجعة المقال: اللغة العربية: د. / فاطمة فارز (جامعة تيارت) اللغة الإنجليزية: أ. / سارة الناصر (الزبدن)

ملخص:

إنّ لاستراتيجية الدفاع الوطني دور مهم في تحقيق الأمن الوطني من خلال وضع المبادئ والتوجيهات الضرورية لمواجهة التهديدات والتحديات المحيطة بالأمن الوطني، وذلك بالتنسيق مع كل المساهمين والجهات الفاعلة في الأمن الوطني وهذا من خلال تحليل شامل لجميع تهديدات الأمن الوطني ثم التعامل معها، فمن الضروري أن تراعي استراتيجية الدفاع الوطني خصوصية السياق الاستراتيجي للدولة والتغيرات المحتملة فيه من خلال وضع أهداف واقعية قابلة للتحقيق تسعى إلى تحقيق أهداف الأمن الوطني الشامل، وبهذا تؤدي هذه الاستراتيجية وظيفتها المتمثلة في ربط النظرية بالممارسة. تتناول هذه الدراسة استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري في ضوء التهديدات الأمنية الجديدة التي تعد من أهم المواضيع في الدراسات الاستراتيجية والأمنية؛ حيث أن الجزائر محاطة ببيئة أمنية معقدة أدت إلى بروز تهديدات أمنية جديدة أسفرت عن تداعيات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري مما استلزم تبني استراتيجية دفاعية للحفاظ على الأمن الوطني. الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية؛ الدفاع؛ الأمن؛ التهديدات الأمنية الجديدة؛

Abstract:

The National Defence Strategy plays an important role in achieving national security by setting the principles and guidelines necessary to face threats and challenges surrounding national security. This is done in coordination with all stakeholders and actors in national security, through a comprehensive analysis of all national security threats and how to deal with them. It is essential that the national defence strategy takes into account the specificity of the strategic context of the state and the possible changes in it by setting realistic and achievable goals that seek to achieve the objectives of comprehensive national security. In this way, this strategy performs its function of linking theory to practice.

This study deals with the Algerian national defence strategy in the light of new security threats, which are among the most important topics in strategic and security studies. As Algeria is surrounded by a complex security environment that

leads to the development of new security threats, which resulted in serious repercussions on the Algerian national security necessitating the adoption of a defensive strategy to maintain national security.

Key words: Strategy, defence, security, new security threats.

مقدمة:

يعد موضوع الدفاع الوطني من أهم الموضوعات في مجال الدراسات الاستراتيجية والأمنية؛ وقد حظي هذا المفهوم باهتمام واسع من قبل الباحثين في مجال العلوم السياسية بشكل عام، والعلاقات الدولية بشكل خاص بفعل التحولات الهيكلية والقيمية في العلاقات الدولية.

انعكست هذه التحولات على مفهوم الأمن الوطني بمستوياته وأبعاده المختلفة، ولم تعد التحديات التي يواجهها الأمن الوطني مقتصرة على الجانب العسكري؛ بل أصبحت التحديات الجديدة أشد خطراً مما فرض على الجزائر التفاعل مع هذه التحولات الجديدة في ظل تنامي التهديدات التقليدية وغير التقليدية التي تواجهها الجزائر في بيئة أمنية شديدة التوتر. وفي هذا السياق تبرز استراتيجية الدفاع كتفصيل لاستراتيجية الأمن الوطني.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على موضوع مهم في صميم الدراسات الاستراتيجية وهو موضوع استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري في ظل بيئة أمنية إقليمية وعالمية متزايدة التعقيد من خلال طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى استطاعت استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري الحفاظ على أمنها في ظل التهديدات الأمنية الجديدة؟

وتسعى الدراسة لاختبار الفرضية التالية: كلما تمكنت الجزائر من وضع استراتيجية دفاعية شاملة كلما تمكنت من الحفاظ على أمنها الوطني.

ولمناقشة الإشكالية السابقة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي القائم على دراسة العقيدة الأمنية الجزائرية، وتحديد الرهانات الاستراتيجية للدفاع الوطني في ظل التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة وذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

أولاً- استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري: مقارنة مفاهيمية.

ثانياً- العقيدة الأمنية الجزائرية.

ثالثاً- تهديدات الدفاع الوطني الجزائري.

المبحث الأول

استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري: مقارنة مفاهيمية

يستعرض هذا المبحث تأصيل مفاهيم الدراسة بالتركيز على تحديد مفهوم استراتيجية الدفاع الوطني، والتطرق إلى المفاهيم ذات الصلة بالدفاع الوطني، مثل: السياسة الدفاعية، العقيدة الأمنية، والعقيدة العسكرية.

المطلب الأول: مفهوم الدفاع الوطني

رغم أن مفهوم الدفاع من أحدث وأهم المفاهيم المتناولة في مجال الدراسات الاستراتيجية والأمنية إلا أن ظهوره مرتبط بوجود الإنسان على الأرض وسعيه لتوفير الاستقرار والأمن والحياة الكريمة.

الفرع الأول: تعريف الدفاع

الدفاع هو مجمل الأفعال التي تسمح لفرد أو لمجموعة بشرية أن تحتجز من خطر مائل يقع على سلامته أو على حقوقه، عادة ما يقوم الدفاع بوجه تهديد وهذا الأخير قد يظل كامنا أو قد يتجسد في اعتداء⁽¹⁾.

يعود تبلور مفهوم الدفاع بمدلوله الاستراتيجي إلى معاهدة واستفاليا سنة 1648 وتطور إلى أن أصبح من اهتمام القانون الدولي بعد إلغاء حق الدول المشروع في الحرب، وحل محله حق الدفاع المشروع من أجل الأمن الوطني للدولة، وتعدى مدلول الدفاع الوطني الجوانب العسكرية إلى تكوين وبناء المجتمع المنسجم بعد الحرب العالمية الثانية أين وضعت ظاهرة الحرب خارج القانون. كما أصبح الدفاع من اهتمام القانون الدولي بعد إلغاء حق الدول المشروع من أجل حماية الأمن الوطني للدولة، ويسعى الدفاع الوطني لضمان حرية العمل لإنجاز مشروع سياسي يجمع ما بين⁽²⁾:

- الدفاع المدني: يضمن النظام العام وحماية الممتلكات والأشخاص في كل الأوقات وفي كل الظروف داخل التراب الوطني.

- الدفاع الاقتصادي: يضمن حماية المنشآت والموارد.

- النشاط الدبلوماسي: يحمي المصالح الوطنية على الساحة الدولية.

- الدفاع العسكري: منظومة التدابير السياسية العسكرية الاجتماعية، القانونية وغيرها التي تتخذها الدولة من أجل الإعداد لمواجهة أي عدوان قد يستهدف سيادتها ووحدتها الترابية، وأمن سكانها ومواردها وإمكاناتها الاقتصادية، وكذا القضاء على أثار الكوارث الطبيعية والأخطار الطبيعية.

كما يعرف الدفاع بأنه: وثيقة تخطيط أعدت على أساس تحليل التهديد العسكري، تحدد فيها الأهداف الاستراتيجية والمبادئ الأساسية والأولويات والتدابير العامة التي اتخذت من أجل الدفاع عن الدولة في أوقات السلم والتهديدات والحروب⁽³⁾.

الفرع الثاني: تعريف استراتيجية الدفاع الوطني

أ- تعريف الاستراتيجية:

أ-1 لغة:

تاريخيا أتت كلمة استراتيجية من الكلمة الإغريقية "استراتيجين" ومعناها (الأمر على الجيش) ومنها تولدت كلمة "ستراتيجما" ومعناها مناورة الحرب، ومنها اشتقت كلمة "ستراتاجيما" أو الحيلة وخاصة الحيلة في الحرب، وكلمة استراتيجية حلت محل التعبير القديم "فن الحرب"⁽⁴⁾.

- ومصطلح الاستراتيجية أستخدم أصلا في المجال العسكري، وتعني تنظيم الجيوش في ساحة المعركة، مع التركيز على ربح الحرب، بحيث يتم إيقاع أكبر ضرر على العدو، وبعد الثورة الصناعية اكتسب مصطلح الاستراتيجية العديد من المضامين الغير عسكرية نتيجة للنشاط الاقتصادي المتزايد والتوسع التجاري محليا ودوليا⁽⁵⁾.

أ- 2 اصطلاحا:

الاستراتيجية هي فن التحكم والاستفادة من موارد الدولة بما في ذلك قواتها المسلحة، وتعزيز مصالحها الحيوية وتأمينها بشكل فعال ضد الأعداء والتهديدات، الفعلية، المحتملة أو المفترضة⁽⁶⁾.

"الاستراتيجية هي علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب⁽⁷⁾."

ب- تعريف الاستراتيجية الدفاعية:

الاستراتيجية الدفاعية هي استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف سياسية وطنية، وتستمد استراتيجية الدفاع من سياسات واستراتيجيات الأمن القومي ومن سياسة دفاعية شاملة من خلال التساؤلات التالية⁽⁸⁾:

ما السياسة التي نحاول تحقيقها؟

ما هي الموارد العسكرية الموجودة حاليا لتحقيق تلك الغايات؟

ما هي الموارد العسكرية الأخرى التي نحتاجها لتكملة تلك التي لدينا؟

ما هي النظرة المترتبة من قبل المجتمع الدولي إلى بلدنا من خلال توظيف القوات العسكرية؟

ج- استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري:

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف إجرائي لاستراتيجية الدفاع الوطني

الجزائري على النحو التالي:

هي استخدام وتطوير وتنسيق أدوات القوة الوطنية (الدبلوماسية، الاقتصادية، الاجتماعية العسكرية والإعلامية) لتحقيق الأمن الوطني في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها، والتخطيط لها لتحقيق الأهداف الوطنية، وتستمد هذه الأخيرة من الاستراتيجية الأمنية الوطنية الشاملة.

الفرع الثالث: الفرق بين مصطلح الدفاع وبعض المصطلحات المشابهة

يرتبط مفهوم الدفاع مع عدد من المصطلحات المشابهة له ومنها: الهجوم، العقيدة العسكرية، السياسة الدفاعية.

1- الدفاع والهجوم:

هي الأشكال الأساسية للعمل العسكري. الدفاع هو حماية شيء ما - ضد الضربة. الهجوم هو إطلاق الضربة - نقل المعركة إلى أرض العدو؛ حيث لا يمكن اعتبار كل من المفهومين مستقل عن الآخر فهما متكاملان⁽⁹⁾.

2- العقيدة العسكرية:

مصدرها من المصطلح الإنجليزي (Military Doctrine) ويقابله في العربية "العقيدة العسكرية" أو "المذهب العسكري" وكلمة مذهب مرادف لكلمة عقيدة في قواميس اللغة العربية، والبعض يستخدم مصطلح "النهج العسكري"⁽¹⁰⁾.

- اصطلاحا:

أطلق مصطلح العقيدة العسكرية بشكل عام للدلالة على المستوى الاستراتيجي وهي الإطار لجميع مستويات العقيدة العسكرية، وللتمييز بين مستوياتها تم استخدام مصطلحات أخرى مثل: العقيدة (للدلالة على المستوى العملي من العقيدة العسكرية، وعقيدة القتال Fighting Doctrine القتالية) (للإشارة إلى المستوى التعبوي، تعرف العقيدة العسكرية بأنها: "مجموعة من القيم Combat Doctrine) والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب لتحديد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية"⁽¹¹⁾.
فالعقيدة العسكرية هي مجموعة المبادئ الأساسية التي توجه القوات العسكرية وهي تسعى لتحقيق أهداف الأمن القومي، والتي يمكن أن تمتد من السياسات والإجراءات إلى التكتيكات والتقنيات أثناء التدريب⁽¹²⁾.

3- سياسات الدفاع الوطني:

- سياسة الدفاع هي سلسلة من المبادئ التوجيهية والأطر التي تربط النظرية (سياسة الأمن القومي) بالعمل (تخطيط الدفاع والإدارة والتنفيذ)⁽¹³⁾.
- سياسة الدفاع هي السياسة العامة التي تتعامل مع الأمن الدولي والجيش، وتضم التدابير والمبادرات التي تتخذها الحكومات فيما يتعلق بصنع القرار والأهداف الاستراتيجية مثل: متى وكيف تفوض القوات المسلحة الوطنية وتستخدم لضمان الحفاظ على استقلال التنمية الوطنية والتخفيف من وطأة المصاعب المفروضة من الجهات الخارجية⁽¹⁴⁾.
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول: إن سياسة الدفاع الوطني هي السياسة العامة المتعلقة بالأمن الوطني، وتتضمن الإجراءات والخطوات والمبادرات التي تتخذها الدولة أو تمتنع عنها فيما يتعلق بصناعة القرارات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية⁽¹⁵⁾.

الفرع الرابع: المبادئ الاستراتيجية للدفاع الوطني

يبني الدفاع الوطني على أساس المبادئ الاستراتيجية التالية⁽¹⁶⁾:

- قدرة الدولة على الفعل.

- سياسة الردع كوسيلة للتقليل من التهديدات العسكرية الخارجية.

- تنفيذ الدفاع الوطني والتغلب على التهديدات الخارجية.

يحدد مفهوم الدفاع المبادئ الأساسية للاستراتيجية الشاملة للدفاع الوطني وفق الأولويات المتوسطة والطويلة المدى في وقت السلم، وفي حالة تهديد الأمن القومي فإن المبدأ الاستراتيجي الأساسي

للدفاع الوطني هو التقليل لأدنى حدّ ممكن من احتمال تهديد الأمن، وذلك من خلال الاستمرار في تحسين وتحديث قدرات الدفاع الوطني.

المبحث الثاني

العقيدة الأمنية الجزائرية

يناقش هذا المبحث العقيدة الأمنية الجزائرية من خلال النظر إلى عدة نصوص ومواثيق لفهم العقيدة الأمنية الجزائرية، وبالتالي تحديد المفهوم الجزائري للدفاع الوطني.

المطلب الأول: المبادئ العامة للدفاع الوطني الجزائري

يمكن فهم المفهوم الجزائري للدفاع الوطني بالنظر إلى عدة نصوص، بما في ذلك النص الأول للثورة الجزائرية، وهو إعلان يعود تاريخه إلى 1 نوفمبر 1954. تم التطرق إلى الشعب الجزائري والنشطاء الذين يقاتلون من أجل القضية الوطنية، تأسيس ما بعد الاستقلال، الجزائر المعاصرة، والتي تهدف إلى "جمع وتنظيم كامل إمكانات الشعب الجزائري، للتخلص من النظام الاستعماري". إضافة على ما نص عليه مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي أسس مفهوم "الدفاع الوطني" وهو ينص على أن المستقبل السياسي للجزائر يتطلب "الاعتراف باستقلالها وسيادتها في جميع المجالات، بما في ذلك الدفاع الوطني والدبلوماسية وحماية سلامة الأراضي الجزائرية"⁽¹⁷⁾.

وبعد الاستقلال وسع الميثاق الوطني لعام 1976 هذا المفهوم، مما جعل الجيش الوطني الشعبي مركزيا في تنظيم الدفاع الوطني وتعزيزه، وتمت إضافة الواجبات الدفاعية والعسكرية، ودور الجيش في المساهمة في تنمية البلاد، وعلى النقيض من دستور عام 1976، فإن دستور عامي 1989 و 1996 يدعمان الجيش الشعبي الوطني في إطار هدفه المركزي: وهو الدفاع عن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ومع ذلك يعهد دستور عام 1996 للجيش بمهام غير عسكرية، بما في ذلك المساهمة في تنمية البلاد (الفصل 3، المادة 25، "المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري"). ويتطلب أن يكون الدفاع الوطني موجهاً شعبياً وشاملاً ومتكاملاً، هذه النصوص الوطنية الأساسية المعتمدة قبل الاستقلال وبعده توضح عدة مبادئ مركزية حددت المسار السياسي الجزائري المتعلق بالدفاع والشؤون الخارجية وهي: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، احترام حق الشعوب في تقرير المصير وإظهار الدعم لحركات التحرير الوطنية الأخرى و تعزيز العلاقات القائمة على التعاون والصداقة وحسن الجوار والسلام مع جميع دول العالم⁽¹⁸⁾.

الفرع الأول: البناء الهيكلي للدفاع الجزائري:

يتألف البناء الهيكلي للدفاع الجزائري من عدة بنيات كقيادة الأركان والدرك الوطني والقوات البرية والبحرية والجوية⁽¹⁹⁾.

منذ السنوات الأولى بعد الاستقلال، سعت الجزائر جاهدة لتعزيز وتحسين مؤسساتها الأمنية والعسكرية. تم تقسيم البلاد إلى سبع مناطق لتغطيتها بأكملها بالقوات المسلحة، وتم إنشاء مديريات

مختلفة لمراكز الدعم والتدريب بما في ذلك مديريات القتال للقوات الجوية والبحرية، كما تم إنشاء الخدمة الوطنية (1968)، إلى جانب وحدات قتالية كبيرة (1984) وأنشأت قيادات منفصلة للقوات المسلحة، بما في ذلك قيادة القوات البرية، وقيادة القوات الجوية، وقيادة القوات البحرية (1986)، وقيادة قوة الدفاع الجوي للإقليم (1988) بالإضافة إلى ذلك، تم إعطاء مهام جديدة نسبياً للقوات المسلحة من أجل عمليات الاستقرار، ومنذ سنة 2000 قدمت وزارة الدفاع الوطني الجزائرية المبادئ التوجيهية التالية⁽²⁰⁾:

- تعتبر عمليات الاستقرار مهمة مركزية للقوات المسلحة الجزائرية، ووزارة الدفاع الوطني مستعدة لتنفيذ ودعم هذه العمليات والعمليات القتالية المشابهة
- يجب تنفيذ تدابير الاستقرار لتعزيز مصالح وقيم الدولة الجزائرية وتوفير الأمن للمواطنين واستعادة الخدمات الأساسية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية. وتشمل الأهداف طويلة الأجل المساعدة على تطوير القدرات المحلية لتوفير الخدمات الضرورية، وكذلك تعزيز سيادة القانون، والمؤسسات الديمقراطية، والمجتمع المدني القوي.
- يجب تنفيذ تدابير الاستقرار بفعالية أكبر باستخدام خبراء المجتمع المدني المحليين. ويجب أن تكون القوات المسلحة الجزائرية مستعدة للقيام بكل المهام الضرورية لإنشاء والحفاظ على النظام عندما لا يستطيع المدنيون القيام بذلك. فنجاح هذه المهام سيساعد على نشر السلام الدائم.

الفرع الثاني: أهداف الدفاع الوطني الجزائري

يتمثل مفهوم الدفاع الوطني حسب العقيدة العسكرية الجزائرية في ثلاث مهمات أساسية وهي: سلامة التراب الوطني وأمنه، حرية المواطنين، وحسن سير المؤسسات، وانطلاقاً من هذه المهمات تقوم المؤسسة العسكرية بوظيفتين⁽²¹⁾:

- الأولى: الاندماج الداخلي، فالجيش يعد عامل تماسك وطني حيث يساهم في إحياء الشعور بالانتماء للمجتمع الواحد من خلال الاندماج والتكامل ونشر القيم الوطنية والأيدولوجية.
- كما يعتبر الجيش عاملاً للاستقرار أثناء الأزمات والفوضى أو في حالة تعرض البلاد لأطماع خارجية، كما لعبت أيضاً أجهزة المخابرات باعتبارها هيئة تابعة لمؤسسة الجيش، وضامنة للأمن دوراً في الحرب الوقائية لكافة أشكال التهديدات الخفية التي تحدق بأمن الدولة والمواطنين.
- الثانية: الاندماج الخارجي، فقد يصبح الجيش عاملاً من عوامل الأمن العام عندما يتدخل ضمن المجتمع المدني في عمليات حفظ النظام العام، والحفاظ على مؤسسات الدولة من النزاعات الانفصالية أو الإخلال بالنظام العام، كما تمارس المؤسسة العسكرية مهام غير عسكرية كالتدخل أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية.

الفرع الثالث: التسليح الجزائري

منذ سنة 1962 باشرت الجزائر في التزود بالأسلحة من الاتحاد السوفياتي الذي يعد الممول الرئيس للجزائر في هذا المجال، وبعدها في التسعينات شرعت الجزائر في تطوير أسلحة الجيش الوطني عن

طريق القيام بشراء أسلحة متطورة وأكثر دقة وتقنية، إضافة إلى تنويع شركائها (فرنسا، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا)، مركزة في اقتنائها على القوات الجوية والبحرية؛ حيث أصبحت هاتان القوتان تلعبان دورا حاسما في ميدان الحروب الحديثة، وحاليا تعمل الجزائر على استراتيجية تحديث جيشها عن طريق تشجيع الإنتاج المحلي للأسلحة انطلاقا من المصانع والمؤسسات التي يملكها الجيش الوطني الشعبي كمؤسسة صناعة الطائرات وهي طائرة فرناس 142 وذلك سنة 2002، بالرغم من أنها محدودة المهام؛ إذ هي موجهة للتدريب القاعدي والمراقبة. كما فتحت المؤسسة الباب للتعاون الأجنبي مع خبراء دوليين للعمل من أجل الحصول على الاعتماد لتصنيع القطع التي تتميز بها المؤسسة لتنال شهادة "إيزو" للمقاييس الدولية، أما في مجال القوات البحرية توجد مؤسسة البناء والتصليح البحري "بالمرسى الكبير" المختصة بإنتاج قوارب مراقبة و دوريات مختلفة الأصناف، إضافة إلى السعي في تطوير شركة العربات الصناعية الواقعة "بالروبية"؛ إذ كانت هذه الشركة منذ سنوات عديدة ولحد الآن تزود الجيش الوطني الشعبي بالعربات العسكرية⁽²²⁾.

وقد ذكرت وزارة الاقتصاد الألمانية أن الجزائر كانت أكبر دولة مستوردة للأسلحة الألمانية خارج الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو) في النصف الأول من سنة 2011؛ حيث يأتي تعامل الجزائر مع ألمانيا في محاولة منها لتنويع الشركاء في مجال التعاون العسكري وعدم الاكتفاء بالموثمين التقليديين وفي مقدمتهم روسيا والصين، بالإضافة إلى بريطانيا وأميركا وإيطاليا وفرنسا، وتظل روسيا المصدر الأول للمعدات الحربية للجزائر، ومن أهم التجهيزات العسكرية الروسية المصدرة للجزائر، نجد الدبابة القتالية الشهيرة "تي. 90 إس إي"، التي تسلم الجيش الشعبي الوطني 67 نسخة منها سنة 2016⁽²³⁾.

ويذكر أن الجيش الجزائري استلم منذ فترة منظومة الدفاع الصاروخية الروسية S300، وعقدت الجزائر مؤخرا صفقة ضخمة مع الجيش الروسي، لتكون أول دولة تشتري منظومة الدفاع الصاروخية الروسية الأحدث والأكثر نجاعة S400، والتي بإمكانه رصد الأهداف الجوية المتحركة من على بعد أكثر من 600 كم وعلى ارتفاع أكثر من 35 كم⁽²⁴⁾.

جدول (1) يوضح إنفاق الجزائر العسكري 2010-2016 (مليار دولار)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
10.654	10.413	9.953	8.642	8.001	7.603	5.313

المصدر: بن عنتر عبد النور

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.html>

الملاحظ من خلال الجدول السابق والمتضمن الإنفاق العسكري الجزائري من 2010 إلى غاية 2016 وجود زيادة في الإنفاق العسكري الجزائري فقد تضاعف من 5.313 مليار دولار سنة 2010 ليصل إلى 10.654 مليار دولار سنة 2016، وهذا ما يدل على اهتمام الجزائر بالتسلح وتحديث الجيش وهذا كله من أجل حماية الأمن الوطني خاصة في ظل التهديدات الإقليمية المحيطة به. اتسم مسار التسلح في الجزائر بخمس مراحل رئيسية⁽²⁵⁾:

المرحلة الأولى: مباشرة بعد الاستقلال عام 1963، واعتمدت في مجال التزود بالسلح بشكل تقليدي على الاتحاد السوفياتي سابقا بصفة خاصة ودول المعسكر الاشتراكي بشكل عام، واقتصرت على المجالين الجوي والبري.

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة سنة 1974 و تميزت هذه المرحلة بالتركيز على تنوع مصادر اقتناء السلاح فبالإضافة إلى الشركاء السابقين دخلت فرنسا على الخط إثر العودة التدريجية للعلاقات الجزائرية الفرنسية، وخلال هذه الفترة ارتفعت مداخيل الجزائر من النفط وارتفعت معها اعتمادات التسليح.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة عام 1984 مع دخول الجزائر بقوة على المستويات البرية، البحرية والجوية؛ حيث ارتفعت ميزانية التسليح بشكل مطرد بين عامي 1980 و 1985 وبلغت النفقات العسكرية للجزائر عام 1982 حوالي 914 مليون؛ أي ما يقارب 2.2% من الدخل الوطني الخام الذي قدر تلك السنة ب 36 مليار دولار.

المرحلة الرابعة: بدأت هذه المرحلة عام 1992 وتزامن ذلك مع نشوب الأزمة الأمنية في الجزائر بحيث ارتفعت ميزانية التسليح؛ ولكن اقتصر التزود بالأسلحة على روسيا وبعض الدول الصديقة، وسارت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه معاكس على خلفية الموقف الذي اتخذته كل من باريس وواشنطن من النظام الجزائري بعد توقيف المسار الانتخابي.

المرحلة الخامسة: دخلت الجزائر منذ سنة 1999 في مرحلة تطوير جيشها وجعله محترفا وفقا لمعطيات جيو استراتيجية عديدة منها: سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي وانتشار الإرهاب الدولي؛ وعليه نوّعت الجزائر في هذه الفترة مصادر تموينها بالسلح؛ إذ جرى جلب السلاح الجزائري بعدما كان مقتصرًا على روسيا من فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بريطانيا، إيطاليا، باكستان، جمهورية التشيك، جنوب إفريقيا، ومع ارتفاع أسعار المحروقات عام 2009 وتسديد الجزائر لديونها الخارجية، وارتفاع احتياطي الصرف توفر للجزائر إمكانية تسليح كبيرة؛ إذ تركزت كأحد أكبر الشركاء في منطقة جنوب المتوسط، وصار اقتناء أسلحة حديثة أمرا حتميا لكون السلاح الذي اشتريته الجزائر في الماضي اتصف بكونه تقليديا مما أثار حفيظة المؤسسة العسكرية.

لقد ازداد الإنفاق العسكري الجزائري بصورة حادة خلال السنوات العشر الماضية حيث بلغ 5.2 مليار دولار عام 2008 لتصل إلى 17 مليار دولار عام 2011، وثمة عاملان يفسران إعطاء الجزائر الأولوية للجيش⁽²⁶⁾:

1- النفوذ العسكري القوي في الشؤون السياسية الجزائرية

2- تزايد التهديد الذي تشكله هجمات "القاعدة في المغرب الإسلامي" فبين سنتي 2006 و 2008 لقي مئات الأشخاص حتفهم في هجمات إرهابية وتفجيرات استهدفت منشآت للأمم المتحدة وقصر الحكومة والمجلس الدستوري، ومراكز الشرطة والجيش إضافة إلى خطف الأجانب، هذا ويعتبر تعزيز القدرات الدفاعية من المبادئ الثابتة في العقيدة الأمنية الجزائرية باعتباره مطلبا عمليا مهما وهذا من

خلال تجييز الجيش الوطني الشعبي بوسائل و معدات حديثة، إضافة إلى السعي لتطوير صناعة الدفاع والصناعة العسكرية بصفة عامة⁽²⁷⁾.

المبحث الثالث

تهديدات الأمن الوطني الجزائري

يتناول هذا المبحث تهديدات الأمن الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى التهديدات التي يواجهها الأمن الجزائري، وكيفية التعاطي الأمني الجزائري معها؛ ولأن التهديدات التي تواجه الأمن الوطني تشمل كل الجوانب الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، العسكرية، قسمنا هذه التهديدات إلى قسمين: نتطرق في القسم الأول إلى تهديدات داخلية ناتجة عن ضعف بنيان النظام السياسي، وفي القسم الثاني نتطرق إلى تهديدات خارجية تخص البيئة الإقليمية والعالمية المحيطة بالجزائر، ثم التركيز على كيفية المواجهة. وكنموذج تمّ التطرق إلى التعاطي الأمني الجزائري مع التهديدات الإقليمية: الضبط العملياتي والرقابة الحدودية.

المطلب الأول: تهديدات ناتجة عن ضعف بنيان النظام السياسي

نتيجة لضعف النظام السياسي ظهرت مجموعة من التهديدات التي تهدد الأمن الوطني الجزائري

الفرع الأول: ضعف الأداء السياسي والاقتصادي

نتج عن ضعف الأداء السياسي والاقتصادي للجزائر أزمات سياسية متعلقة بمشروع النظام السياسي وإشكالية الشرعية والديمقراطية، كما أن سوء تسيير الموارد الاقتصادية نجم عنه الفقر، البطالة، الإقصاء والفساد، من هنا انتشر التطرف بين الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمهمشة بشكل يغذي معه الانقسام الاجتماعي، ويهدد الاستقرار السياسي، كما أن العولمة ساهمت في انتشار الجريمة المنظمة وتبييض الأموال، تجارة المخدرات، التهريب وتجارة الأسلحة، وأصبحت هذه التحديات متداخلة بين الشبكات الإجرامية الوطنية الإقليمية والعالمية، كما جعلت الهجرة غير الشرعية لدى الدول الإفريقية من الجزائر منطقة عبور نحو أوروبا مع كل ما تخلفه هذه العملية من تداعيات سلبية على المستوى الأمني خاصة مع ارتباط الهجرة غير السرية في أغلب الحالات مع الجريمة المنظمة⁽²⁸⁾.

كما يشكل الإرهاب ظاهرة عابرة للأقطار، فبعد أن عانت منه الجزائر أصبح اليوم يهدد كل مستويات النظام الدولي من أوروبا إلى دول المغرب العربي مروراً بالساحل الإفريقي مع ارتباطات فكرية ومادية بل وحتى عضوية مع الإرهاب العالمي⁽²⁹⁾.

أمام هذه الطبيعة المركبة للتحديات التي تعاني منها الجزائر على مستوى مصادرها وطبيعتها وأشكال التعبير عنها، اضطر صناع القرار في النظام الجزائري إلى تبني حلول واستراتيجيات لإدارة هذه المشاكل الأمنية سواء من خلال سياسة التسليح المستمرة، أو من خلال التعاون مع الدول الكبرى والشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية⁽³⁰⁾.

المطلب الثاني: تهديدات خاصة بالنسق التفاعلي الإقليمي والدولي

تعيش الجزائر في بيئة إقليمية وعالمية متزايدة التشابك والتعقيد وهذا ما شكل تهديدا للأمن الوطني الجزائري خاصة بعد ظهور تهديدات أمنية جديدة تتطلب تبني آليات أمنية معينة لمواجهتها، وسنركز في هذا المطلب على الإرهاب ورهان الأمن الحدودي الجزائري.

الفرع الأول: انتشار المخاطر والتحديات غير الدولاتية

شهد النظام الدولي تغيرات كثيرة مست كافة جوانبه كنتيجة حتمية لتغير التهديدات الأمنية وظهور فواعل جديدة أثرت في المفهوم التقليدي للأمن؛ حيث برزت ظواهر جديدة عابرة للأوطان ومهددة للأمن الوطني مثل: الإرهاب والجريمة المنظمة بكافة أنواعها⁽³¹⁾.

تعيش الجزائر اليوم في بيئة إقليمية على درجة عالية من عدم الاستقرار بسبب انتشار المخاطر والتهديدات غير الدولاتية، نتيجة لضعف وترهل الدولة في المنطقة، وبسبب التدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في الإقليم المغاربي-الساحلي؛ وقد خلقت هذه التهديدات غير الدولاتية (إرهاب، جريمة منظمة، انتشار الأسلحة... وحتى الهجرة السرية) المتنامية في المنطقة سيقاً أمنياً في قطيعة مع المشهد الأمني التقليدي. وبما أن المسائل الأمنية استعجالية بطبيعتها، فإن معضلة التدخل أصبحت الشغل الشاغل للجزائر التي ترفضه بحكم طبيعة عقيدتها الأمنية والسياسية، طارحة بدائل لمواجهة القلاقل والتهديدات المتصاعدة في المنطقة دون خرق مبادئها الأساسية، وفي هذا السياق تجد نفسها بين سندان ضغوطات البيئة الإقليمية والدولية ومطرقة مصالحها الاستراتيجية وعقيدتها الأمنية. ونجم عن هذا توتر ناشئ بين المستلزم الأخلاقي (المبادئ) والمستلزم المصلحي (المصالح الأمنية)⁽³²⁾.

وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق في العالم التي تعرف نشاطا إرهابيا إضافة إلى تحديات أمنية أخرى كتهريب السلاح، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات؛ ولقد لجأت الجزائر إلى تبني المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل بعدما كانت تعتمد في سنوات السبعينيات على المقاربات الأمنية الوطنية، وهذا بهدف الضغط على التنظيمات الإرهابية ودفعها للخروج من الجزائر مما يسمح بتكاتف الجهود الإقليمية لمكافحة ظاهرة الإرهاب بالنسبة للجزائر. فالمقاربة الأمنية تدعو إلى الإعلان المسبق عن أي عملية عسكرية مشتركة مع دول أجنبية كما تدعو إلى تجريم الفدية؛ حيث عرضت الجزائر مبادرة تتعلق بتجريم الفدية على المشاركين في الاجتماع الثاني للأمم المتحدة حول الاستراتيجية العالمية المضادة للإرهاب سنة 2010⁽³³⁾.

المطلب الثالث: التعاطي الأمني الجزائري مع التهديدات الإقليمية: الضبط العملي والرقابة

الحدودية

الفرع الأول: الضبط العملي

إن دراسة استراتيجيات الدفاع الوطني يقودنا إلى التركيز على الإرهاب كتهديد حديث تواجهه الجزائر خاصة في ظل ما تحظى به الجزائر من تأييد دولي وإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب لما لها من إمكانيات تؤهلها للعب دور ريادي وقيادة العمليات⁽³⁴⁾، من خلال مفهوم "مركز التوجيه العسكري

الجزائري في عمليات مكافحة الإرهاب" وهي مقارنة تكيفية تشمل الأبعاد الميدانية و العملياتية والاستراتيجية لأي اشتباك، وهي مقارنة إجرائية للحصول على أثر عملياتي على التنظيمات الإرهابية وذلك من خلال التعاون المتعدد الجوانب للقدرات العسكرية والغير عسكرية⁽³⁵⁾.

أظهرت التطبيقات العملية لمركز التوجيه العسكري الجزائري في عمليات مكافحة الإرهاب "صوابا استراتيجيا" وذلك لاستخدام قيادة الأركان والعمليات العسكرية المجدية لمصطلح "الاختراق والحرب في العمق" وقد جسدت الحرب الجزائرية على الإرهاب أعمق محاولة لاستخدام النزاع المسلح لتحقيق نتيجة استراتيجية من خلال القوة العسكرية⁽³⁶⁾.

تحولت القوات المسلحة الجزائرية في حربها على الإرهاب من نظم الحرب القديمة إلى نظم جديدة؛ أي من طريقة شل وإنهاك الأهداف الإرهابية إلى القدرة على تغيير بناءات نظم الرعب الجغرافي، وتدمير شبكاته الإرهابية مستخدمين نسبة أقل من قوات نخبة الأمن الوطني الجزائري؛ حيث تمكنت القوات المسلحة الجزائرية من الوصول إلى مراكز الثقل في فضاءات تلك الجماعات الإرهابية؛ إذ أثبت القادة الميدانيين للقوات المسلحة الجزائرية فاعليتها في استخدام قدراتهم العسكرية غير المتناسقة بطريقة تتناسب مع الموقف⁽³⁷⁾.

بدأت العقيدة الأمنية الجزائرية تستوعب تدريجياً التحول في طبيعة التهديدات وتراجع الصراعات بين الدول فيما تتصاعد حدة الصراعات الداخلية بعدما كانت حبيسة تصورات تقليدية لصراعات وحروب بين جيوش نظامية؛ فمع انتشار الاضطرابات الأمنية في جوارها وتوسع رقعتها، وجدت نفسها في مواجهة تهديدات هجينة لم يسبق لها أن وضعت تصورات للتعامل معها. ومن ثم فالاحتكاك الميداني معها هو الذي قاد إلى مراجعة تصوراتها وإن كانت خبرة مكافحة الإرهاب المحلي في تسعينات القرن الماضي سمحت لقواتها بالتأقلم بسرعة مع التدفقات الأمنية القادمة من الجوار⁽³⁸⁾.

الفرع الثاني: رهان الأمن الحدودي في استراتيجية الدفاع الوطني

تشهد الحدود الجزائرية انعدام استقرار مستمر ومتنام مما جعل الجزائر من أكبر الدول انخراطاً في الأمن الإقليمي، فهي تبذل مجهودات حربية دون أن تكون في حرب؛ إذ أصبح أمن الحدود في سياق الأزمتين الليبية والمالية الشغل الأمني للدفاع الوطني، وتعد مسألة أمن الحدود أيضاً موضوع عملية بناء وأمننة خدمة لمأرب داخلية وخارجية؛ إذ تتطور الاستراتيجية الجزائرية لتأمين الحدود وفق ثلاث أصعدة: وضع خطة أمنية متكاملة لتأمين الحدود وإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن، إطلاق مسارات ثنائية للتعاون مع البلدان المجاورة و تطوير مسار متعدد الأطراف من خلال مبادرة بلدان الميدان. وتحكمها ثلاثة مبادئ رئيسية هي: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود والتكفل المحلي بالأمن الإقليمي (رفض أي تدخل أجنبي). بيد أنه رغم إسهامها في تأمين الشريط الحدودي، إلا أن هذه الاستراتيجية تبقى محدودة وذلك لعدة أسباب: توجه دولتا المركز في التعامل مع بعض المسائل، عدم قابلية بعض مبادئها الأساسية للتطبيق في بيئة تطويرية تتسم بما يلي: تصلب عود الفواعل غير الدولية، تحولات الظاهرة الإرهابية، سياق إقليمي غير مستقر للغاية و غياب التوافق الاستراتيجي في المنطقة⁽³⁹⁾.

وبحكم العلاقة الثلاثية بين الحدود والأمن الاستراتيجي والقوة العسكرية أصبح الدفاع الوطني الجزائري يعتمد على ثلاثة أنساق هي: الحدود المحصنة المدافع عنها بنسق التغطية، وكبد القوات الجاهز لخوض القتال في أسرع وقت ممكن، ورغم أن الحدود الجغرافية الجزائرية حافظت على مناعتها ودورها الاستراتيجي خلال العديد من الأعوام؛ إلا أن تزايد قدرة التهديدات غير المتوازية على التحرك واجتياز الحدود الطبيعية والسيادية الجزائرية يهدد تلك المناعة، ويظهر أهمية بناء مقدرات التحصينات الحدودية في مركز ثقل التوجيه العملياتي العسكري الجزائري. وأصبحت الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية مرهونة بالقوات المسلحة الجزائرية وقدرتها على العمل والردع⁽⁴⁰⁾.

وعلى الصعيد الميداني ومنذ بدأت الاضطرابات في مالي اتخذت الجزائر لنفسها إجراءات وقائية ضد تداعيات هذه الأزمة فقد عززت بشكل ملحوظ وجودها العسكري على حدودها الجنوبية، وزادت عدد نقاط التفتيش وطلعات المراقبة الجوية لتتبع حركات تجار المخدرات وتجار السلاح والإرهابيين الذين يمكن أن ينقلوا الصراع عبر مجموعة المناطق الحدودية، كما جرى التشديد على هذه المعابر وإخضاع نقل البضائع للمراقبة والسيطرة⁽⁴¹⁾.

الخاتمة:

يجسد الدفاع الوطني من خلال استراتيجية دفاع تعبر عن جملة الخيارات والمبادئ المعتمدة من طرف الدولة، والتي تستمد أساسا من سياستها العامة أو من استراتيجية أمنها الوطني تهتم الجزائر بتطوير منظومتها الدفاعية العسكرية بهدف ضمان الأمن والاستقرار في جوارها الإقليمي مما يساهم في تعزيز وتقوية أمنها القومي خاصة في ظل التحولات الأمنية التي يشهدها محيطها الجيوسياسي والمتمثلة في: انتشار التهديدات اللاتماثلية (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، التطرف، الجريمة المنظمة).

الترسانة العسكرية والمعدات العسكرية الجزائرية تابعة للخارج وخاصة لروسيا، وهذا يتطلب إعطاء الجزائر أولوية للصناعات العسكرية للتخلص من هذه التبعية ولو بشكل جزئي، إضافة إلى ضرورة رفع مستوى الاحترافية من خلال مواكبة أحدث التقنيات العسكرية المستخدمة عالميا، وتحديث القوات المسلحة قصد حماية الحدود خاصة، وأن الجزائر تعتمد على مبدأ عدم التدخل، وهذا ما يطرح عدة تساؤلات حول مستقبل استراتيجية الدفاع الجزائرية في ظل تنامي التهديدات الأمنية التي لا تعترف بالحدود.

وبشكل الأمن الحدودي رهان استراتيجي لاستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري خاصة مع طول مساحة الحدود الجزائرية وظهور دول فاشلة في الجوار الإقليمي للجزائر (مالي، ليبيا) أصبح الأمن الوطني شاملا يتعدى الحفاظ على السيادة الإقليمية، والاستقرار الداخلي في ظل بيئة أمنية معقدة ومتشابكة؛ فالأمن الوطني يواجه العديد من التهديدات غير التقليدية مثل: الأوبئة، التغير المناخي وهذا ما يتطلب وضع استراتيجية دفاعية شاملة للحفاظ على الأمن الوطني الجزائري.

فالبينة الأمنية المحيطة بالجزائر متغيرة ومعقدة ومتشابكة الفواعل وقد تؤدي إلى ظهور تهديدات أمنية جديدة مما يتطلب أن تكون الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية مستعدة للتصدي لها، ولحماية المصالح الوطنية من خلال رسم استراتيجية أولويات وأهداف طويلة الأجل لسياسة الأمن الوطني، وتستجيب في الوقت نفسه مع تحولات البيئة الإقليمية والعالمية.

الهوامش:

- (1) دي مونريال تيري وكليين جان، موسوعة الاستراتيجية، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص. 690.
- (2) أسماء حداد، الدفاع الوطني الجزائري: الواقع والرهانات الاستراتيجية، 24 ماي 2017، تم تصفح المقال في: 2018/09/14، على الرابط التالي:
<https://democraticac.de/?p=46703>.
- (3) Bergmanis, R, The National Defence Concept, 24 May 2016 n, le: 21/09/2018.
http://www.mod.gov.lv/~media/AM/Par_aizsardzibas_nozari/Plani,%20konceptijas/2016/AIMVAK_260516_.
- (4) دي مونريال تيري وكليين جان، مرجع سابق، ص 114.
- (5) Mohapatra Niranjana, « Significance of Strategic and Military Studies in International Relations », Scholar's Voice: A New Way of Thinking, Vol. 2, No. 1, January-June 2011, p.92 .
- (6) Bartolotto, J.K, The Origin and Developmental Process of The National Security Strategy, 03 May 2004 , U.S. Army War College, Carlisle Barracks, Carlisle, PA, 17013-5050 , p.10.
- (7) عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011، ص 27.
- (8) ISSAT , Formulate defence vision and strategy, 22/09/2018. <https://issat.dcaf.ch>.
- (9) البلعة ندين، المفاهيم الأساسية في استراتيجية الأمن الوطني، مجلة الدفاع الوطني، لبنان، 2009، 285، في: 2018/09/20
<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>.
- (10) نسيم بلهول، العقيدة العسكرية الجزائرية القيادة والاستراتيجية في قرن يتسم بالخطورة، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2019، ص. 57.
- (11) المرجع نفسه.
- (12) Rand Corporation, Military Doctrine, le : 29/11/2018. <https://www.rand.org/topics/military-doctrine.htm>
- (13) Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), Defence Policy, le 27/08/2019.
<https://securitysectorintegrity.com/defence-management/defence-policy/>.
- (14) موسوعة ويكيبيديا، سياسة الدفاع، تم تصفح الموقع بتاريخ : 2019/28.
<https://ar.wikipedia.org>.
- (15) Ayodele Otaiku, What Is The Place Of Defence Policy In Military Strategy? Le : 27/08/2019.
<https://www.researchgate.net>
- (16) Ibid.
- (17) Goui Bouhania, Is the Algerian Military mightier than the law? Policy Alternatives, arab reform initiative, July 2015, p.2.
- (18) Ibid, p.3.
- (19) أسماء حداد، مرجع سابق
- (20) Goui Bouhania, Op.Cit, p.3.
- (21) عز الدين قطوش، الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015، ص. 234.
- (22) أسماء حداد، مرجع سابق.
- (23) ن بوسط، الجزائر تواصل التسليح رغم أزماتها الاقتصادية، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/11/29.
<http://www.noonpost.org/content/19454>.
- (24) المرجع نفسه.

- (25) عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. ص.
- (26) المرجع نفسه، ص. ص، 224.223
- (27) مجلة الجيش، العدد 638، سبتمبر 2016، ص. 42.
- (28) عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. ص، 219-218
- (29) المرجع نفسه، ص. 219
- (30) المرجع نفسه
- (31) مجلة الجيش، 636، جويلية 2016، ص. 42.
- (32) عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، تم تصف المقال في 2018/09/20، على الرابط التالي:
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180502110656159.html>
- (33) عز الدين قطوش، مرجع سابق، ص. ص، 231.230
- (34) محمد بوبوش، الأمن في منطقة الساحل والصحراء، عمان، دار الخليج، 2016، 229.
- (35) قوي بوحنية، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب على هندسة الأمن، عمان: دار الحامد، ط. 1، 2017، ص. 10.
- (36) المرجع نفسه، ص. 12
- (37) المرجع نفسه، ص. 14
- (38) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق.
- (39) Abdenor Benantar, , Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne , *L'Année du Maghreb*, 14 | 2016, 147-163.
- (40) قوي بوحنية، مرجع سابق، ص. 17.
- (41) فارس لونيس، أمن الحدود الجزائرية في ظل التهديدات فوق الدولاتية ومنطق اللاحدود الجغرافية "دراسة حالة الطوارق"، تم تصفح المقال في: 2018/09/16، على الرابط التالي:
<https://www.democraticac.de/?p=34694>.

